د. محمد عبدالله صالح أبو الرب

أستاذ مساعد جامعة البلقاء التطبيقية–كلية الأميرة عالية الجامعية

تعدد المفاهيم والاستخدام
في مصطلح الأصول لدى ابن السراج

الملخص

يقف هذا البحث على حقيقة مفهوم مصطلح (الأصول) ودلالته من منظور لساني في كتاب ابن السراج (الأصول في النحو)؛ إذ يوحي عنوانه أنه كتاب في أصول النحو العربي السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال.

وفي سعينا لتجلية حقيقة الأمر حرصنا على تقديم ما يمهد لنا ذلك أولا، ثم عرّفنا الأصل لغة واصطلاحا، وبينا آراء الباحثين قدماء ومحدثين في الكتاب نفسه وموضعه من تلك الأصول النحوية.

وبعد ذلك كله، وقراءة الكتاب نفسه من قبل تبين لنا أن ابن السراج قد تحدّث عن السماع والقياس في بداية كتابه بصورة موجزة، وتحدث عن العلة بوصفها ركنا من أركان القياس. والحقّ أن الأمر لديه لم يقتصر على تلك الصياغة المنهجية الموجزة لذينك الأصلين؛ إذ اطرد هذان الأصلان في الكتاب عمليا، إضافة إلى الأصل الثالث الذي خلا الكتاب من أيّ صياغة منهجية له؛ فكان القاسم المشترك بين تلك الأصول النحوية جميعها الحديث عنها عمليا من خلال مواضيع الكتاب نفسها كقوله: «وأما لام (يفعلن) فإنّما أسكنت تشبيها بلام (فعلن) وإن لم يجتمع فيه أربع حركات ولكن من شأنهم إذا أعلّوا أحد الفعلين لعلة أعلّوا الفعل الآخر وإن لم تكن فيه تلك العلة». فذكر هنا علة اصطلح عليها بعلة التشبيه، وهي واحدة من العلل التي جعلها النحاة أربعا وعشرين.

الكلمات الدالة: الأصول في النحو، وابن السراج، والسماع والقياس والعلة والإجماع.

تمهيد:

تتمثل أصول النحو العربي في أصلين أساسيين، هما السماع والقياس، وقد أضاف إليهما بعض النحويين أصلين آخرين، هما: إجماع النحويين على حكم نحوي، واستصحاب حال الأصل في ما لم يرد فيه دليل من سماع أو قياس أو إجماع.

وهذه الأصول كانت قائمة في أذهان النحاة وهم يؤسسون النحو العربي ؛ ففي كتاب سيبويه ومقتضب المبرد شواهد كثيرة عليها ، لكن الصياغة المنهجية لهذه الأصول مجتمعة كانت على يد ابن جني، وابن الأنباري ، ثم السيوطي، حتى استوت بذلك علما له منهجه وحدوده[1].

وكان من أؤلئك النحويين أيضا ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو) الذي تناول فيه أصول النحو العربي، ولكن تناوله إياها كان وفق منهج عملي ارتضاه لنفسه وما يتلاءم وكتابه هذا وغرضه منه؛ فقد خلا الكتاب من الصياغة المنهجية لتلك الأصول إلا ما ندر كما سنوضح ذلك في هذا البحث.

والحق أن هناك من سبق ابن السراج إلى التأليف في أصول النحو منهجيا ؛ إذ يذكر لنا ابن جني كتاب المقاييس لأبي الحسن الأخفش (ت٢١١هـ)[2] الذي اقتصر فيه- كما نلحظ من العنوان- على أصل واحد من أصول النحو وهو القياس ؛ ولذلك قرر ابن جني أن كتابه (الخصائص) سينوب عنه[3].

وكذلك كان شأن الزجاجي المتأخر عنهما -ابن السراج والأخفش الأوسط- في كتابه: (الإيضاح في علل النحو) إذ اقتصر فيه على جزء من أصل وهو العلة التي تشكل ركنا من أركان القياس[4].

وكان من جملة ما تناوله ابن جني بالصياغة المنهجية في كتابه الخصائص - أصول النحو

١- نحلة، محمود أحمد:أصول النحو العربي، ط١، دار العلوم العربية، ١٩٨٧، ص٦.

٢- السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن(ت٩١١هـ/١٥٠٥م):بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،تحقيق محمد أبو (الفضل إبراهيم،ط١ ،مطبعة عيسى البابليالحلبي وشركاه،١٩٦٤،ج١،ص ٥٩١.

٣- ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت٣٩٢هـ/١٠٠١م):الخصائص، تحقيق محمد النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢.

٤- ذكر القفطي أن أبا جعفر النحاس ألف كتابا في أصول النحو أسماه :(الكافي في أصول النحو) ، وذكر الزبيدي أن ابن درستويه افتن في تفسيره لكتاب الجرمي ، وجمع فيه أصول العربية ، ولكن كلا الكتابين لم يصلانا.القفطي،جمال الدين علي بن يوسف(٦٤٦تهـ/١٢٤٨م):إنباه الرواة على أنباه النحاة،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،ط١،دار الكتب المصرية،القاهرة،١٩٥٠،ج١،ص ١٠٣. الزبيدي،محمد بن الحسن(ت٣٧٩هـ/٩٨٩م):طبقات النحويين واللغويين،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف،القاهرة،ص ١١٦.

العربـي. ولكـن ابن الأنبـاري خص تلك الأصـول بكتابيه: (الإغـراب في جدل الإعـراب) و(لمع الأدلـة) فكـان بذلك أول من أفرد لأصول النحو بحثا مختصـا ومستقلا ، متناولا إياها بالصياغة المنهجية. ثم توسع السيوطي في تلك الأصول في كتابه:(الاقتراح في علم أصول النحو)على خير وجه وأتمه.

تعريف الأصل:

جاء في لسان العرب أن الأصل أسفل كل شيء وجمعه أصول.وأصل الشيء: صار ذا أصل، وكذلك تأصل[1].

وفـي المقاييسـ: أصـل، فالأصل أصل الشـيء[2]. وجاء في معجـم مفردات أصـول القرآن:أصل الشـيء: قاعدتـه التي لو توهمت مرتفعة لارتفـع بارتفاعه سائره كذلك قـال تعالى:﴿أصلها ثابت وفرعها في السماء﴾[3].

وفـي المعجم الوسيـط: أصل الشيء أصلا: استقصى بحثه حتى عـرف أصله. وأصل الشيء جعل لـه أصلا ثابتا يبنى عليه.وأصل الشيء: أساسه الـذي يقوم عليه منشؤه الذي ينبت منه. والأصول أصول العلوم: قواعدها التي تبنى عليها الأحكام[4].

وفي كتب الفقه وأصوله يطلق الأصوليون كلمة الأصل على الدليل الشرعي الذي استند إليه الحكم، فيقولون مثلا: الأصل في هذه المسألة:(الكتاب أو السنة أو الإجماع) ويقصدون الدليل عليها[5].

وأمـا المعنى الاصطلاحي لأصـول النحو، فهو علم يبحث فيه عن أدلـة النحو الإجمالية من حيث هـي أدلتـه وكيفية الاستدلال بها وحال المستـدل[6]. وهذه الأدلة هي: السمـاع والقياس والإجماع واستصحـاب الحال. وقد توصلوا إلـى تلك الأصول عندما استقرؤوا كلامهـم واستقصوا بحثه ؛ فكان أن أصلوا قواعدهم بأن جعلوا لها أصلا ثابتا تبنى عليه.

١- ابن منظور،محمد بن مكرم(٧١١هـ/١٣١١م):لسان العرب،تحقيق يوسف خياط ونديم مرعشلي،مادة (أصل).

٢- ابن فارس، أحمد بن فارس(ت ٣٩٥هـ/١٠٠٤م):معجم مقاييس اللغة، تحققي عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، (بيروت، ١٩٩١، مادة(أصل).

٣- الراغب الأصفهاني،الحسين بن محمد(ت ٥٠٢هـ/١١٠٨م):معجم مفردات ألفاظ القرآن،تحقيق نديم مرعشلي،دار الكتاب العربي، ص ١٥.

٤- أنيس،إبراهيم وآخرون:المعجم الوسيط،ط٢،أمواج،بيروت،١٩٨٧،مادة٠أصل.

٥- جمال الدين، مصطفى:البحث النحوي عند الأصوليين، دار الرشيد، ١٩٨٠، ص ٣٢.

٦- السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن(ت٩١١هـ/١٥٠٥م):الاقتراح في علم أصول النحو،تحقيق أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم،ط١،جروس برس،١٩٨٨،ص٢١.

ولعلنـا نلحـظ مدى الترابـط بين المعنـى اللغوي والمعنـى الاصطلاحي الذي اتسـم به مصطلح (الأصول) لسانيا على وجه التخصيص.

آراء الباحثين في موضع كتاب ابن السراج من أصول النحو:

نصـ ابـن جني في مقدمة كتابه (الخصائصـ) على أنه ألف كتابه هذا مودعـا إياه أصول النحو العربـي؛ لأنـه لم ير أحدا من علماء النحـو البصريين والكوفيين تعرض لعمـل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه؛ وذلك لامتناع جانبه وانتشار شعاعه وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه، على حد تعبيره[1].

وهـو يـرى أن ابن السراج فـي كتابه الأصول في النحو لـم: «يلمم فيه بما نحن عليـه، إلا حرفا أو حرفيـن فـي أوله، وقد تعلق عليه به، وسنقول في معناه»[2]. ولعله أراد بذلك ما نجده في كتاب ابن السـراج مـن ذكره للعلة وعلة العلة ثـم ذكره للسماع والقياس معا، وقد أشـار إلى ذلك بقوله: «في أوله».

وقـد تحـدث ابن السراج بالفعل -كما ذكر ابـن جني- عن أصلين مهمين همـا: السماع والقياس، وكـان حديثـه عن العلة بوصفها ركنا من أركان القياس. ولكنه لم يكفه ما كان من حديثه عن العلة والسمـاع والقياسـ؛ لأنه أوجـز القول في ذلك كثيرا. ولـم يشف غليله ما وجده عنـد ابن السراج وغيـره[3]؛ ولذلـك أخذ على نفسه التأليـف في هذا الموضوع رغم صعوبته، كمـا ألمعنا إلى ذلك قبل قليل، وعلى الرغم من سبق ابن السراج والأخفش الأوسط له إلى وضع كتابين في الأصول[4].

ولكـن كتابه «الخصائص» لم يكن كتابا مختصا فقط بأصول النحو إذ تناول غير ذلك مما يتصل باللغـة العربيـة؛ ولذلك لم يصنف بوصفه أول ما ألف في ذلك. ولعـل هذا السبب هو نفسه الذي دفـع الكمـال ابن الأنباري لأن ينسب لنفسه أنه ألحق بعلـوم الأدب علمين وضعهما هو، وهما: علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو[5].

١- ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٢.

٢- السابق.

٣- فابن جني ذكر لنا في مقدمة كتابه (الخصائص) كتاب (المقاييس) لأبي الحسن الأخفش الأوسط، إضافة إلى كتاب ابن السراج، وقال إن كتابه (الخصائص) سينوب عنه. السابق.

٤- محمود، محمود حسني: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ط١، مؤسسة الرسالة ودار عمار، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣٤٢.

٥- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت٥٧٧هـ/١١٨١م): نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط٢، مكتبة الأندلس، بغداد، ص ٧٦، والسيوطي، الاقتراح، ص ١٨.

ويـرى محيـي الدين توفيـق إبراهيم أن لابـن جني فضلا كبيرا فـي هذا المجال فقـد أودع كتابه (الخصائـص) كثيرا من القواعـد والضوابط التي ذكرها ابن الأنباري فـي كتابه (الإغراب في جـدل الإعـراب) ولكنه يرى أن فضل السبق في إفراد مصنف في هـذا العلم يبقى لأبي البركات؛ ولذلـك نسب لنفسه أنـه أضاف هذا العلم-أي علم الجدل-مع علم أصـول النحو إلى علوم الأدب والمعرفة[١].

ولـو حاولنـا المضي مع القدمـاء في آرائهم حول أصول ابـن السراج، لما أسعفنـا ذلك كثيرا؛ إذ جـاءت معظمها فـي أثناء ترجماتهم لابن السراج . فصاحب نزهة الألباء في طبقات الأدباء يؤكد أن لابـن السراج مصنفـات حسنة وأحسنها وأكبرهـا كتاب (الأصول) فإنه جمـع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه ، ورتبها أحسن ترتيب وكان ثقة[٢].

وقـال صاحب (طبقات اللغوييـن والنحويين) في كتاب ابن السراج الأصـول إنه غاية من الشرف والفائـدة[٣]. وكـان يقال:ما زال النحـو مجنونا حتى عقله ابـن السراج بأصولـه[٤]. ويرى ياقوت الحمـوي أن كتاب ابن السراج الأصول هو أحسـن مصنفاته وأكبرها وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه، ورتبها أحسن ترتيب[٥]. وهذا ما نقله أيضا صاحب (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون)[٦].

والـذي نلحظه على تلك الأقوال جميعا أنها أعلت من شأن الكتاب بلا أي إشارة إلى طبيعة الكتاب من حيث طبيعته وما يدل عليه عنوانه، على عكس ما وجدناه عند ابن جني.

وأمـا آراء المحدثيـن في الكتاب وموضعه من أصول النحو ، فتتمثل أولا برأي يحيى مصري واضع فهارس الكتاب (الأصول في النحو) - أن ابن جني أول من فكر من علماء العربية في أن يوضع إلى جانب علم النحو علم أصول النحو كما وضع إلى جانب علم الفقه علم أصول الفقه[٧]

١- براهيم،محيي الدين:ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين،١٩٧٩،ص ٨٩.

٢- ابن الأنباري،نزهة الألباء،ص ١٨٦.

٣- الزبيدي، طبقات اللغويين،ص ١١٢

٤- ياقوت الحموي،ياقوت بن عبدالله(ت٦٢٦هـ/١٢٢٨م):معجم الأدباء،دار المستشرق،بيروت،ج١٨،ص ١٩٨.

٥- السابق، ج١٨، ص ٢٠٠.

٦- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله (ت١٠٦٧هـ/١٦٥٦م): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:محمد شرف الدين بالتقايا،رفعت بيلكه الكليسي،وكالة المعارف،١٩٤١،ج١،ص ١١١.

٧- مصري،يحيى بشير:فهارس الأصول في النحو،دار البخاري،القصيم،ص٧.

وهـو ينفـي أن يكـون كتاب ابن السـراج في علم أصول النحـو ، مثبتا أنه كتاب فـي قواعد النحو ، مستندا في ذلك إلى مقدمة ابن جني ، ما تضمنته من تعليق حول كتاب ابن السراج.

ولم يلحظ يحيى مصري أن النسق الذي اتبعه ابن السراج في كتابه يغاير ما نجده عند النحويين الآخريـن فـي كتبهم ، سـواء أكانوا ممـن تقدموا ابـن السراج كسيبويـه في الكتـاب والمبرد في المقتضـب ، أم لـم يتقدمـوه كالزجاجي في كتابه الجمـل و ابن هشام في أوضـح المسالك و ابن عقيل في شرح الألفية.

فابـن جني لم يذكـر أن كتاب ابن السراج في قواعد النحو ، وإنما قـال عن صاحبه إنه لم: «يلمم فيـه بمـا نحن عليه إلا حرفا أو حرفين في أوله ، وقد تعلق عليه به وسنقول في معناه»[1]. وهو يريد بذلك-كمـا بينـا سابقا- ما ذكـره ابن السراج في بدايـة كتابه من العلة ، وما أسمـاه بعلة العلة ، وذكره من ثم السماع والقياس.

وثمـة رأي آخـر لمصطفـى جمـال الدين يوافق مـا ذهب إليه يحيـى مصري ؛ فهو يـرى أن كلمة (الأصـول) فيـه أشبهـت بعض الباحثين فعـدوه من نوع هذه الكتـب ، وهو ليس منهـا ، ولعل كلمة الأصـول هنـا تعني القواعد النحوية لا الأدلة التي تنبني عليها القواعد ، ويرى أن ما في أصول ابن السراج لا يتعدى النحو الاعتيادي[2].

ولتمـام حسان في أصول ابن السـراج رأي آخر يتضح في أثناء قوله: «وهناك كثير من الكتب التي تحمـل كلمة الأصول ولكنها لا تعرض منهج النحاة من حيث هـو منهج وإنما تعنى بأصول القواعد النحوية ككتاب الأصول لابن السراج»[3].

ويذكـر عبد الـرزاق السعدي أنه: «إذا أخذنـا كتاب الأصول في النحو لابن السـراج فإننا نجده لا يختلـف كثيرا عمـا سبقه من المصنفات التي مزجت بين الأصول والفـروع دون تمييز بينها سوى أنـه أشار في مقدمة كتابه إلى العلة وأنواعها فقال:«واعتـلالات النحويين ... »[4]، ثم يقول :«وفي هـذا النصـ ما يدل صراحـة على أن ابن السراج عنـي بالعلل دون انشغال بمسائـل أصول النحو الأخرى»[5].

لقد أراد عبد الرزاق السعدي بالأصول أدلة النحو من سماع وقياس وغيرها ، وأراد بالفروع قواعد

١- ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٢.

٢- جمال الدين، مصطفى:» رأي في أصول النحو«، مجلة كلية الفقه، العدد الأول، ١٩٧٩م، ص ١١.

٣- حسان، تمام:الأصول، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٢، ص ٧.

٤- اوي،يحيى:ارتقاء السيادة في علم أصول النحو،تحقيق عبد الرزاق السعدي،ط١ ،دار الأنبار،بغداد،١٩٩٠،ص ٩.

٥- السابق.

النحـو، ولعلنا نلحظ من كلامه ذلك عدم إنزالـه كتاب ابن السراج أي منزلة تفوق الكتب الأخرى التي مزجت بين الأصول والفروع من مثل مصنفات سيبويه والمبرد والفراء وثعلب.

والحـق أن فـي كتاب ابن السـراج إشارات مهمة فـي القياس والسماع، على الرغـم من أن المادة المنهجية المرتبطة بهما قدمت بإيجاز، والحق أيضا أن الأصول كلها ترد في الكتاب بصورة عملية بعيـدا عـن صياغتها منهجيا. وهذا يكشف لنا- كما ألمحنا إلـى ذلك سابقا- عن منهج واحد من علماء النحو في تناوله لأصول النحو العربي.

ولعـل من أكثـر الباحثين قربا إلـى حقيقة الكتاب محمـود أحمد نحلة الذي يـرى أن ما عناه ابن السراج بالأصول هو قواعد النحو الأساسية لا أدلته التي استنبطت منها هذه القواعد[١]، ويرى أن ابـن السـراج كان في أثناء عرضه لقواعد النحو التي يراها أساسية يذكر عددا من الأصول الكلية التـي تحكم الفروع والجزئيات، بعضها يتصل بأصل الوضـع، وبعضها يتصل بأصل القاعدة[٢]، ثـم يعطـي أمثلـة على ذلك. ولكنه يرى في الوقـت نفسه أن من الحق أن ابـن السراج قد ذكر في حديثـه عن أصول النحو بالمعنى الذي حددناه بعضا مما عرف من بعد بأصول النحو بمعنى أدلته التـي تأصلت بها أصوله وتفرعت فروعه، فعرضـ في مواضع من كتابه للسماع والقياس والمطرد والشاذ والعلة[٣]. ثم أورد نصوصا من أصول ابن السراج تؤيد ما ذكر.

وينتهـي محمـود نحلة من بحثه في هـذا الموضوع إلى إدراج كتاب ابن السـراج ضمن الكتب التي عرضت لأصول النحو بمعنى قواعده الأساسية، وما يتصل بذلك من أصل الوضع وأصل القاعدة.

ونحن نرى أن محمود نحلة ما إن وضع يده على حقيقة هذا الأمر حتى طفق يبتعد عنها؛ إذ انتهى -كمـا رأينا- من بحثه في هـذا الموضوع إلى إدراج كتاب ابن السـراج ضمن الكتب التي عرضت لأصول النحو بمعنى قواعده، وما يتصل بذلك من أصل الوضع وأصل القاعدة.

وفـي مقابـل تلك الآراء ثمة من عد كتاب ابن السراج (الأصول فـي النحو) أول ما وضع في أصول النحو بمعنى أدلته، ووضعه على قائمة هذه الكتب.

فمحمـد عيـد يرى أنـه أول مؤلف مشهور عـن أصول النحـو العربي. ويرى أن كتـاب الخصائص لابـن جنـي (ت ٣٩٢هـ) قد ضـم أبحاثا قيمة من تلـك الأصول ثم ألف ابـن الأنباري (ت٥٧٧هـ)

١- نحلة، أصول النحو العربي، ص ١٧.

٢- السابق، ص ١٨.

٣- السابق، ص ١٩-٢٠ص.( )

رسالتيه المختصرتين (الإغراب) و (لمع الأدلة) فقدم فيهما آراء مفيدة سديدة اعتمد السيوطي (ن٩١١هـ) على الكثير منها فيما بعد في مصنفه (الاقتراح)[١].

وسنقف بأنفسنا في ما يأتي على حقيقة هذا الأمر ، معتمدين أولا على قراءة كتاب ابن السراج نفسه ، مفيدين ثانيا مما جاء حول الموضوع نفسه أو ما يتعلق به في الكتب التي تناولته بالدراسة أو أشارت إليه، وكنا قد بينا معظمها ، وألمحنا من خلالها إلى رأينا في أثناء التعليق عليها ونقدها.

حقيقة الأصول في كتاب ابن السراج ومعناها:

تجدر الإشارة أولا إلى أن الأصل قد يجيء في كتب النحو بمعنى آخر لا يتفق ومعناه عندما نقول أصول النحو بمعنى أدلته ، ومن هذه المعاني:

١ - الأصل بمعنى أصل القاعدة مثل قول ابن السراج: «والسكون أصل كل مبني»[٢].

٢- الأصل بمعنى ما حق اللفظ أن يكون عليه[٣] وإنما جاء على صورة أخرى لعلة ما ، مثل قولنا: أصل (باع)هو(بيع).

٣- الأصل بمعنى الغالب والراجح[٤] كما صرح بذلك الصبان عند قول ابن مالك: «والأصل في الفاعل أن يتصلا»[٥].

٤- الأصل يقابل الفرع[٦] كقول صاحب الإنصاف في المسألة السابعة والسبعين: «حملا للمعتل على الصحيح؛ لأن الصحيح هو الأصل، والمعتل فرع عليه؛ فحذفت حملا للفرع على الأصل»[٧].

٥- الأًصل يقابل الزائد، ففي قولنا (استكشف) مثلا، نرى أن أحرفه الأولى زوائد، والأخيرة أصول.

وحري بنا أن نقف الآن على الكتاب نفسه بالقراءة وقفة متأنية ؛ علّنا نصل فعلا إلى حقيقة مفهوم مصطلح (لأصول) واستخدامه لديه ؛ ولذلك يشكل هذا الوقوف بؤرة بحثنا هذا.

ترد كلمة الأصل في كتاب ابن السراج حاملة دلالات متعددة، فهي:

١- عيد، محمد:أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣، ص أ.

٢- ابن السراج، محمد بن سهل (ت٣١٦هـ/٩٢٨م): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥،ج١،ص ٥١.

٣- مصري،فهارس الأصول،ص ٩.

٤- السابق.

٥- الصبان، محمد بن علي(ت١٢٠٦هـ/١٧٩١م):حاشية الصبان ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، ج٢، ص ٥٥.

٦- مصري، فهارس الأصول، ص ٩.

٧- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ/١١٨١م): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين،١٩٨٢،ج٢، ص٥٤٣.

١-تأتـي بمعنـى أصل القاعدة: وسنذكر بعد قليل جملة منها؛ لمـا لها من أهمية ؛ إذ جاءت نتيجة لاستقراء أصول النحو من سماع وقياس واستصحاب حال وإجماع ، فكانت محصلة طبيعية ، حتى وجدناهـا مـن بعد ذلك تطرد[1] وبناء عليها بنى علماء النحـو أحكامهم في كل ما عرض لهم من مـادة نحوية ، فكـان الاتفاق وكان الاختلاف تبعا لاعتمادهم على تلك الأصول. وكان أن أُلّفت كتب مختصة بمسائل الخلاف في النحو ، عرضت لاختلاف علماء النحو حول تلك الأصول ، والتي كان مردهـا علم أصول النحو بمعنى أدلته المختلفة من سمـاع وقياس وغيرها-ومن أشهر تلك الكتب كتاب ابن الأنباري: (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين).

وفي ما يأتي أبرز أصول تلك القواعد في الكتاب:

قـال ابن السراج فـي الجزء الأول صفحـة (٥١): «والسكون أصل كل مبنـي ، وذلك نحو: اضربْ واقتلْ ودحرجْ وانطلقْ ، وكل فعل تأمر به إذا كان بغير لام ولم يكن فيه حرف من حروف المضارعة نحو: الياء والتاء والنون والألف فهذا حكمه».

وقـال في الجزء الأول أيضا صفحـة (٦٦): «وأصل الكلام موضوع للفائـدة وإن اتسعت المذاهب فيه، ولكن لو قال قائل: النار حارة والثلج بارد لكان هذا كلاما لا فائدة فيه ، وإن كان الخبر فيهما نكرة».

وقولـه في الجزء نفسه صفحة (١٢٣): «وقد بينا أن الفعـل المضارع أعرب لمضارعته الاسم، إذ كان أصل الإعراب للأسماء وأن اسم الفاعل أعمل بمضارعته الفعل إذ كان أصل الأعمال للأفعال وأصل الإعراب للأسماء».

ويقـول فـي الجزء الثانـي صفحة (٧٩): «وأصـول الأسماء كلهـا الصرف وإنما فـي بعضها ترك الصرف، وللشاعر إذا اضطر أن يصرف جميع ما لا ينصرف».

وفي الصفحة (١٤٥) من الجزء الثاني قال: «أصل الأفعال السكون والبناء ، وإنما أعربوا منها ما أشبه الأسماء وضارعها ، وبنوا منها على الحركة ما ضارع المضارع ، وما خلا من ذلك أسكنوه».

وفـي الجـزء الثاني نفسه صفحـة (١٧٠) يقول: «اعلم: أن أصل الدعـاء أن يكون على لفظ الأمر، وإنما استعظم أن يقال أمر ، والأمر لمن دونك والدعاء لمن فوقك».

وقوله في الصفحة (٣٦١) الجزء الثاني أيضا :«وأصل التحريكات لالتقاء الساكنين الكسر»

١- يقول تمام حسان: «والطابع الذي يطبع هذه القواعد الأصلية أنها مطلقة مطردة في السماع (لأنها منه أخذت) والقياس (لأنها هي المقيس عليها ابتداء)». حسان، الأصول، ص١٤٤.

وفـي الجزء الثالث الصفحة (٨٥) قوله :«المصادر الأصول والأفعال مشتقة منها، وكذلك أسماء الفاعليـن». وفي هذا الجزء نفسه الصفحـة (١٨٠) قوله:«اعلم:أن أقل ما تكون عليه الأصول من الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف ، تقدر بفاء وعين ولام».

وقولـه في الصفحة (١٨٤) مـن ذاك الجزء: «وليس في أصول كلامهم جمـع بين أربع متحركات في كلمة».

وقولـه في الصفحـة (٢٥٠) من الجـزء السابق: «والأفعـال المضارعة إذا كـان آخرها معتلا لم يدخلوا الرفع في شيء من الكلام ، وهذا أصل مطرد فيها».

وقال في الصفحة (٣١٧) من الجزء السابق نفسه: «والأصوات كلها مبنية على أصولها».

وقـال في الصفحة (٣٣١) مـن ذلك الجزء أيضا: «والحروف والأصـوات أصول لا تكاد تجد فيها زائـدا»... وذلـك إلى آخر تلك القواعد الأصولية التي نجدها في كتـاب ابن السراج (الأصول في النحو) وفي غيره من كتب النحو.

وكنـا قـد بينا أهمية تلـك القواعد الأصولية قبـل ذكر أبرز ما جـاء منها في كتاب ابـن السراج، وقلنا: إنها جاءت نتيجة لاستقراء أصول النحو من سماع وقياس وغيرها ، فكانت محصلة طبيعية. وبنـاء عليهـا كان الاتفاق أو الاختـلاف بين علماء النحو ، فمثلا نحن نعـرف خلاف العلماء حول أصـل الاشتقـاق: هل هـو المصدر؟ أم الفعـل؟ أم غير ذلك؟ فابـن السراج صـرّح لنا من خلال كتابـه الأصول أن المصادر الأصـول ، وإنما الأفعال مشتقة منها ، فوجدناه يقول في الجزء الثالث صفحة(٨٥): «المصادر الأصول والأفعال مشتقة منها».

٢- تأتي بمعنى أصل الوضع ، أوما حق اللفظ أن يكون عليه ، وإنما جاء على صورة أخرى لعلة ما، ونجد ذلك في الصيغ المفردة ، ومن ذلك قوله: «وأما فعل فمثل نذير ونُذُر ، ومثله من بنات الياء ثنيّ وثُن، وكان الأصل ثنوّا، فوقعت الواو طرفا قبلها ضمة فقلبت ياء وكسر ما قبلها»[١].

وقولـه: «تقـول : ظبي وأظـبّ ، ودلو وأدْل، كـان الأصل: أظبـو، وأدلو، ولكن الـواو لا تكون لاما في الأسماء وقبلها متحرك فقلبوها ياء وكسروا ما قبلها»[٢].

وقوله: «وتقول في :مُذكّر مذيكر ، وكان الأصل مذتكرا، فقلبت التاء ذالا من أجل الدال ثم أدغمت الذال في الدال»[٣].

١- ابن السراج، الأصول في النحو،ج٣، ص١٨.

٢- السابق، ج٢، ص٤٣٢-ص٤٣٣

٣- السابق، ج٣، ص٤٢.

ونجده في الصيغ المركبة كقوله:

«فأما الاسم الذي بني مع الاسم فخمسة عشر وستة عشر، وكل كلمتين من هذا الضرب من العدد فهما مبنيتان على الفتح، وكان الأصل خمسة وعشرة، فحذفت الواو، وبني أحدهما مع الآخر اختصارا، وجعلا كاسم واحد»[١].

وكذلك نجده في الكلام كقوله:

«فإذا قلت: ضرب زيدا غلامه كان الأصل: ضرب غلام زيد زيدا ، فلما قدمت زيدا المفعول فقلت ضرب زيدا قلت غلامه، وكان الأصل: غلام زيد ، فاستغنيت عن إظهاره لتقدمه»[٢].

وقوله: «وقد جاءت حروف خافضة، وذكروا أنها زوائد إلا أنها تدخل لمعان، فمن ذلك: ليس زيد بقائم، أصل الكلام: ليس زيد قائما، ودخلت الباء لتؤكد النفي»[٣]

وقوله: «وأما قولهم: عجبت من ضريبك وضريبه فالأصل من ضربي إياك وضربي إياه ، وأقل العرب من يقول: ضريبه وإنما وقع هذا مع المصدر لأنه لم تستحكم علامات الإضمار معه»[٤].

ونجده أيضا في الحروف كقوله:

«وأما إسكان الاستثقال فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

كان الأصل: أشربُ فأسكن الباء كما تسكنها في (عضُد) فتقول:(عضْد) للاستثقال فشبه المنفصل والإعراب بما هو من نفس الكلمة ، وهذا عندي غير جائز لذهاب علم الإعراب»[٥]

٣- تأتي مقابلة للزائد: فعندما يكون الحرف جزءا من بنية الكلمة، يكون أصلا ، ويقابله ما كان زائدا من تلك الحروف على الكلمة. ويتضح هذا المعنى من خلال قول ابن السراج عندما بدأ بتناول مادة التصريف:

«هذا الحد إنما سمي تصريفا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصوا به ما عرض في أصول الكلام، وذواتها من التغيير ، وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادة وإبدال وحذف، وتغيير بالحركة والسكون ، وإدغام وله حد يعرف به»[٦].

١- السابق، ج٢، ص١٤٠.

٢- السابق، ج٢، ص٢٣٨

٣- السابق، ج٢، ص٢٥٩.

٤- السابق، ج٢، ص١١٧.

٥- السابق، ج٢، ص٣٦٤-ص٣٦٥.

٦- السابق، ج٣، ص٢٣١.

وقولــه: «فأقــول إني بينت ما دعا النحويين إلــى أن يزنوا بالفاء والعين والــلام. وأنهم قصدوا أن يفصلوا بين الزائد والأصل ، فالقياس في كل لفظ مقدر إذا كان فيه زائد أن تحكي الزائد بعينه، فتقــول فــي «أكرم» إنه «أفعــل» وفي«كرامة» أنها «فعالة» وفي «كريم» أنــه «فعيل» ومكرم مفعل؛ لأن ذلك كله من الكرم، فالأصل الذي هو الكاف والراء والميم موجود في جميعها، فالكاف فاء والراء عين والجيم لام فعلى هذا يجري جميع الكلام في كل أصلي وزائد»[١].

ونجد ذلك أيضا في قوله: «ويستعور الياء فيه أصلية بمنزلة عين عضْرفوط ؛ لأن الحروف الزوائد لا تلحق ببنات الأربعة أولا إلا الميم التي في الاسم الذي يكون على فعله»[٢].

وكذلــك في قوله: «وأمــا جندب فالنون فيه زائدة ، لأنك تقول جدب لــولا ذلك لكانت أصلا ، ونون عُرند زائدة لقولهم: عُرُد ، ولأنه ليس في الأربعة على هذا المثال»[٣].

٤- تأتي بمعنى أدلة النحو التي تأصلت بها أصوله وتفرعت فروعه[٤]:

وسنقسمها إلى قسمين للغرض العلمي لهذا البحث لنخرج بعد ذلك بنتيجته:

أ- القسم الأول: ويضم ما جاء من تلك الأدلة، وقد تحدث ابن السراج عنه في كتابه حديثا منهجيا وأعطى أمثلة عليه.

فمــن ذلك مثلا قوله: «واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنــا: كل فاعــل مرفــوع ، وضرب آخر يسمى علــة العلة مثل أن يقولوا: لم صــار الفاعل مرفوعا والمفعــول بــه منصوبا، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهمــا مفتوحا قلبتا ألفا، وهذا ليس يكسبنــا أن نتكلم كمــا تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها فــي الأصول التي وضعتها وتبين بهــا فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقــد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع»[٥].

ففــي هــذا النص ذكر العلل وأنواعها ، إذ قسمها إلى ضربيــن: الضرب الأول منها هو المؤدي إلى كلام العرب، وأسماه في مواضع أخرى من الكتاب بالعلل الأول التي اصطلح عليها فيما بعد بالعلل التعليمية. وأما الضرب الثاني فأسماه ابن السراج علة العلة ، وذكره في مواضع أخرى من الكتاب باسم العلل الثواني التي اصطلح عليها فيما بعد بالعلل القياسية والفلسفية.

١- السابق، ج٣، ص٣٣٤.

٢- السابق، ج٣، ص٢٣٥.

٣- السابق، ج٣، ص٢٤١.

٤- نحلة، أصول النحو، ص١٩-ص٢٠.

٥- ابن السراج،الأصول في النحو،ج١،ص٣٥.

وابـن السـراج يقرّ الضرب الأول من العلل؛ لأنه يكسبنـا أن نتكلم كما تكلمت العرب. وأما الضرب الثانـي فإنـه لا يكسبنا ذلك؛ وإنمـا منه تستخرج حكمة العـرب في الأصول التـي وضعتها، ويبان بـه فضـل هذه اللغة على غيرها من اللغـات. ومن الواضح من كلامـه أن المتعلم ليس بحاجة إلى الضرب الثاني من هذه العلل.

وتجـدر الإشـارة إلى أن ابن جني قد ذهب إلى أن ما أسماه ابـن السراج علة العلة – إنما هو تجوز فـي اللفـظ، «فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلـة ؛ ألا ترى أنه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعـل قـال: لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لابتدأ هـذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد : إنمـا ارتفـع لإسناد الفعـل إليه ، فكان مغنيا عن قوله: إنما ارتفع بفعلـه ، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل»[١].

ومثل هذا الرأي لابن السراج في العلل وتقسيمه إياها إلى ضربين –كما أوضحنا ذلك– نجده عند أبـي عبدالله الحسين بن موسـى الدينوري الجليس؛ إذ يذكر لنا السيوطـي في كتابه الاقتراح أنه قال في كتابه (ثمار الصناعة) : «اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالا وأشد تداولا»[٢].

وهـذا مـا سار عليه النحويون إلا ابـن مضاء القرطبي مثلا ؛ إذ قسم علة العلـة إلى قسمين: سمى أحدهمـا العلة الثانية والآخـر العلة الثالثة[٣]. وقد اعترف بالعلة الأولى ورفض العلة الثانية والعلة الثالثة.

ويـرى ابـن السراج في هذا القسم: «أنه ربما شذ الشيء عن بابـه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم ، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فمتى وجدت حرفـا مخالفـا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ فـإن كان سمع ممن ترضى عربيته فــلا بـد من أن يكون قد حاول به مذهبا ونحا نحوا من الوجـوه أو استهواه أمر غلطه، والشاذ على ثلاثـة أضرب: منه مـا شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو:استحوذ فإن بابه وقياسـه أن يعل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعـاذ ، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك، ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي

١– ابن جني،الخصائص،ج١ ،ص١٧٤ ،والسيوطي،الاقتراح،ص٨٥.

٢– السيوطي،الاقتراح،ص٨٣.

٣– حسان، الأصول، ص١٨٦.

يدع، فإن قياسه وبابه أن يقال:ودع يدع ، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا ودع استغنى عنه «بترك» فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذا وهذه أشياء تحفظ، ومنه ماشذ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على اليجدع»[١].

فمن الواضح في هذا النص أن ابن السراج قد تحدث منهجيا عن أصل مهم آخر هو السماع وتحدث كذلك عن القياس الذي يعد الأصل الثاني، وذلك بعد أن تحدث منهجيا أيضا عن العلة التي تعد ركنا من أركان القياس.

وفي هذا النص يبدو ابن السراج وقد نظر في المسموع عن العرب فوجده نوعين: مطردا من الكلام مستمرا ، وشاذا يتفرد عن غيره ويفارق ما عليه بقية بابه[٢].

وعليه قسم الشاذ إلى ثلاثة أضرب:

١- ما شذ عن بابه وقياسه، ولم يشذ في استعمال العرب له، نحو استحوذ.

٢- ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو:ماضي يدع.

٣- ما شذ عن القياس والاستعمال نحو:ما حكي من إدخال الألف واللام على اليجدع.

ولعلنا نلحظ أن ابن السراج قد فسر كل ما ذكر لنا من تلك الأصول بأوجز عبارة ولم يكتف بذلك بل أعطى حكم كل نوع منها وما يندرج تحتها من فروع. فمثلا حكم الضرب الثالث من الشاذ: أنه يطرح ولا يعرج عليه.

ونجد ما ذكره ابن السراج من تقسيم الكلام إلى مطرد وشاذ، وتقسيم الشاذ إلى ثلاثة أضرب نجده عند ابن جني، وقد نسبه إلى من أسماهم «أهل علم العرب» مضيفا إليه بعض الأمثلة الموضحة، وذلك بعد أن أعاد صياغة تقسيم ابن السراج الشاذ إلى ثلاثة أضرب[٣].

يقول ابن جني : «فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا»[٤] ثم يقول: «اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب : مطرد في القياس والاستعمال جميعا، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد، مطرد في القياس ، شاذ في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يذر ويدع ...

١- ابن السراج،الأصول في النحو،ج١،ص٥٦-ص٥٧.

٢- نحلة، أصول النحو، ص١١٣.

٣- السابق، ص١١٤.

٤- ابن جني، الخصائص، ص٩٨.

والثالـث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم: أخوص الرمث واستصوبت الأمر... والرابـع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون ومسك مرووف.وحكى البغداديون: فرس مقوود...»[١].

وكـان ذلـك هو كل ما وجدناه عند ابن السراج تحت هذا القسم؛ وهو يؤكد مقولة ابن جني في حق كتـاب ابن السراج: «فأما كتاب أصـول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفا أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به ، وسنقول في معناه»[٢].

القسم الثاني:

ويضم هذا القسم تلك الأدلة ، وقد خلت من أي صياغة منهجية ؛ فكانت حقا أصولا عملية، تناولها ابن السراج محكما إياها على كل ما عرض له من قضايا لغوية سواء ما تعلق منها باللغة نفسها أو بصرفها أو بتراكيبها، حتى أننا نجده يعنون بعض المواضيع معتمدا في ذلك على تلك الأصول.

ومثل ذلك نجده في عنونته لموضوع ذكر المحذوفات ، إذ جاء على النحو الآتي: «ذكر المحذوفات التي قاس عليها النحويون»[٣]. وقوله: «باب ما غير في النسب وجاء على غير القياس الذي تقدم»[٤]. وقولـه: «بـاب ما تقول العرب ما أفعله وليس فيه فعل وإنما يحفظ حفظا ولا يقاس عليه»[٥]. وقوله: «الضرب الثاني ما قيس على كلام العرب وليس من كلامهم»[٦]. وقوله: «والضرب الثاني مما قيس من المعتل على الصحيح»[٧].

فمـن الواضح من خلال تلك العناوين الرئيسية أننـا نستطيع أن نتبين قيمة ما أودعه ابن السراج كتابـه من تلك الأصول التي ابتعدت عن أي صياغـة منهجية لها ؛ فجاءت بحق أصولا عملية. ففي قولـه مثـلا: «باب ما تقول العرب ما أفعلـه، وليس فيه فعل وإنما يحفـظ ولا يقاس عليه». فهو هنا يذكـر لنا أصلين مهمين همـا: السماع والقياس. ثم نجده يقدم لنا الحكم في هذين الأصلين بناء على ما جاء تحتهما من مادة لغوية. وبذلك يكون حكمه هذا خاصا فقط بتلك المادة النحوية التي عالجها تحت هذا العنوان .

١- السابق، ص٩٨-ص٩٩.

٢- ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢.

٣- ابن السراج،الأصول في النحو،ج٢،ص٣١٥.

٤- السابق، ج٣، ص٨٠.

٥- السابق، ج٣، ص١٥٥

٦- السابق، ج٣، ص٣٥١.

٧- السابق، ج٣، ص٣٥٨.

فمـن المسمـوع قول العرب علـى صيغة ما أفعله ، وليس فيـه فعل: آبل النـاس كلهـم ، كأنهم قالوا: أبل[١] . فهذا حكمه أنه سمع ، ولكن لا نقيس عليه.

ويستمـر ابن السراج على هذا النهج في تناوله أصـول النحو العربي: ففي الوقت الذي يعرض فيه لقضايـا النحو يتنـاول تلك الأصول مطبقا إياهـا على تلك القضايا اللغوية فهـو لا يفصل بين أي منهمـا ، بـل يعتمد في ذكر أحكامه في تلك القضايا اللغوية على تلك الأصول، فيذكر ما سمع منها ومـا قيـس عليه وما أجمع عليه النحويون ، وما شذ مـن كلام العرب، وما حقه القياس ، وما يسمع ولا يقاس عليه....

يقـول مثلا : «وهـذا الجمع مخصوص به من يعقل ، ولا يجوز أن تقول في جمل جملون، ولا في جبل جبلـون، ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل، فهو شـاذ فلشذوذه عن القياس علة سنذكرها في موضعها، ولكن التثنية يستوي فيها ما يعقل وما لا يعقل»[٢] .

فهـذا مـن قبيل المسموع غير المطرد ؛ ولذلك فهو شاذ لا يقاس عليه. ويعلق تمام حسان على قول ابـن السراج السابق بقوله: « فغير المطرد يسمع ولا يقاس عليه ولا يهتم النحاة لتعليله في العادة، وإن كان البعض يفعل ذلك أحيانا كما في قول ابن السراج»[٣] .

وبعـد قراءة الكتاب بأجزائه الثـلاث لم نجد ابن السراج يعلل لمثل ذلك الشاذ ، وإنما قال: «فمتى وجـدت حرفا مخالفـا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهبا ونحا نحوا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه»[٤] .

ويقـول ابـن السـراج: «وأما لام (يفعلـن) فإنما أسكنت تشبيهـا بلام (فعلن) وإن لـم يجتمع فيه أربـع حركـات ولكن من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين لعلة أعلـوا الفعل الآخر وإن لم تكن فيه تلك العلة»[٥] . فذكر هنا علة اصطلح عليها بعلة التشبيه، وهي واحدة من العلل التي جعلها النحاة أربعا وعشرين[٦] .

ويقـول: «وقد نطـق بما لم يسم فاعله في أحـرف ولم ينطق فيها بتسمية الفاعـل، فقالوا: أنيخت الناقة، وقد وضع زيد في تجارته، ووكس، وأغرى به، وأولع به، وما كان من نحو هذا مما أخذ عنهم

١- السابق ، ج٣، ص١٥٥

٢- السابق، ج١ ، ص٤٧.

٣- حسان، الأصول، ص١٧٩.

٤- ابن السراج،الأصول في النحو،ج١ ،ص٥٦-ص٥٧.

٥- السابق، ج١، ص٥٠.

٦- حسان، الأصول، ص١٨٨-ص١٨٩.

سماعا وليس بباب يقاس عليه»[١].

فهـذا يصـح أن يكون من الشاذ عن القياس، وإن سمع عن العرب ؛ ولذلك لا يقاس عليه. وفي هذا النص ذكر ابن السراج ما اصطلح عليه بعلة السماع[٢]، وهي إحدى العلل الأربع والعشرين.

وفي قوله الآتي نلحظ أيضا ذكره للعلة الأولى، إذ يقول: «فالعلة التي بنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها»[٣].

وهكـذا كـان شأنه في كل ما عرض له من العلل ؛ إذ كان يكتفي بذكر العلل الأول فقط ، مع إشارته أحيانا إلى ما أسماه بعلة العلة أو العلل الثواني. ويتضح هذا في قوله: «اعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكـون عامـلا ، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه نحو: قام زيد وضرب عمـرو، وكل اسـم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يستغنـي الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعـل حديثا عنه، فهو منصوب، ونصبه لأن الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه، وهذه العلل التي ذكرناها ها هنا هي العلل الأول، وها هنا علل ثوان أقرب منها يصحبها كل نوع من هذه الجمل إن شاء الله»[٤].

فابـن السـراج ذكر لنا سبب عنايته بالعلـل الأول دون العلل الأخرى أو ما أسمـاه علة العلة (العلل الثواني) وقد بينا ذلك سابقا.

وقـد ذكرنـا في ما مضى أمثلة على العلة ، وهي تعد ركنا من أركـان القياس. وها نحن نذكر أمثلة على الأصل الثالث وهو الإجماع.

يقول ابن السراج: «وقد أنشد بعض الناس:

يا ليتني مثلك في البياض   أبيض من أخت بني إباض

قـال أبـو العباس: هذا معمول على فساد وليس البيت الشاذ والـكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة علـى الأصـل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقـه ، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ، ومن لا حجة معه»[٥].

ففي هذا النص نتبين الأصل الثالث من أصول النحو وهو الإجماع إجماع الرواة[٦].

١- ابن السراج،الأصول في النحو،ج١،ص٨١.
٢- حسان، الأصول، ص١٩٣.
٣- ابن السراج،الأصول في النحو،ج١،ص٥٠.
٤- السابق، ج١، ص٥٤.
٥- السابق، ج١، ص١٠٤-ص١٠٥.
٦- نحلة، أصول النحو العربي، ص٧٩-ص٨٠.

وفي النص الآتي مثال على إجماع العرب. يقول تحت باب ذكر الابتداء:

«كل كلمة يبتدأ بها من اسم وفعل وحرف ، فأول حرف تبتدئ به وهو متحرك ثابت في اللفظ ، فإن كان قبله كلام لم يحذف ولم يغير إلا أن يكون ألف وصل فتحذف ألبتة من اللفظ وذلك إجماع من العرب»[١].

أما إجماع النحويين ، فنجد مثالا عليه في النص الآتي تحت عنوان (الإخبار عن المضمر): «وإذا قلت: (هذا غلامه) قلت: (الذي هذا غلامه هو) لأن (أنا) للمتكلم وأنت للمخاطب وهو للغائب. وقال المازني في هذا الباب: إنه جائز عند جميع النحويين ثم قال: وهو عندي رديء في القياس، ولولا اجتماع النحويين على إجازته ما أجزته»[٢].

ومثاله أيضا في قوله: «قالت العرب: حاحيت وهاهيت وعاعيت. وأجمع أصحابنا على أن الألف بدل من ياء»[٣].

وبذلك يكون ابن السراج قد قدم لنا أمثلة عملية على الأصل الثالث من أصول النحو ، ممثلا بالإجماع بأنواعه الثلاثة: إجماع الرواة وإجماع العرب وإجماع النحويين، بلا أي صياغة منهجية.

وفي ما يأتي نورد أهم ما جاء عنده من أصول عملية ضمت السماع والقياس معا. فمن ذلك قوله مثلا: «والقياس ما خبرتك به إذ كان قولك: أبوه قائم في موضع قولك (منطلقا) فهو بمنزلته فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لجئ فيه إلى القياس»[٤]. فالقياس أن نقيس ما لم يسمع من كلام العرب على ما سمع من كلامها.

وفي قوله: «ويقولون: لا يتقدم (كان) فعل ماض ولا مستقبل. وما جاز أن يكون خبرا فالقياس لا يمنع من تقديمه إذ كانت الأخبار تقدم إلا أني لا أعلمه مسموعا عن العرب»[٥] نلحظ أن القياس يجيز ذلك، ولكنه لم يسمع عن العرب.

وقوله: «ويقولون : ما كان عبد لله ليقوم، ولم يكن ليقوم ، فأدخلوا اللام مع النفي ولا يجوز هذا في أخوات (كان) ولا تقول : ما كان ليقوم، وهذا يتبع فيه السماع»[٦]. فحكّم في ذلك السماع ؛ إذ يعد الأصل الأول من أصول النحو العربي.

١- ابن السراج،الأصول في النحو،ج٢،ص٣٦٧.

٢- السابق، ج٢، ص٣١٣.

٣- السابق، ج٣، ص٣١٦.

٤- السابق، ج١، ص٨٨.

٥- السابق، ج١، ص٨٩.

٦- السابق، ج١، ص٩١.

وقولـه: « وقـد يستقبح ذلك في مواضع ، فكيف تقيم الفعل مقام الاسم ، وإنما يقوم مقام الصفة، وإن جاء من هذا شيء شذ عن القياس فلا ينبغي أن يقاس عليه. بل نقوله فيما قالوه فقط. وتقول: نعم بك كفيلا زيد ، كما قال تعالى:﴿بئس للظالمين بدلا﴾ فهذا شاذ عن القياس ؛ لا يقاس عليه، وإنما يحفظ سماعا»[1].

ومـن القياس قياس مطرد ، وهو يخالف الشاذ من حيث اطراده وصحة القياس عليه، وهذا يتضح في قوله: «اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه»[2].

وقولـه: «ويقولـون:لا هذين لك ولا هاتين لـك ، وكذلك ذاك لأنه غائب. وجميع هـذه الأشياء التي تخالـف الأصـول التي قدمتها لك لا تجوز في القياس ولا هـي مسموعة من الفصحاء»[3]. وهذا ما اصطلح عليه ابن السراج بالشاذ؛ لكونه شاذا في القياس والسماع معا. وأعطى حكمه فيه بأن قال: « فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه».

ومثل ذلك نجده في قوله: «فالعطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب»[4].

ويقـول: «واعلـم أن الذي حكي من قولهم: لولاي ولولا شيء شذ عن القياس كان عند شيخنا يجرى مجـرى الغلط، والـكلام الفصيح ما جاء به القـرآن: لولا أنت. كما قال عـز وجل:﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾[5]. فالقياس أن لا يأتي بعد (لولا) إلا ضمير رفع منفصل ، كما مثل لذلك ابن السراج، فإن قسنا على ما خالف ذلك القياس، يكن كلامنا شاذا.

ويقـول: «ويقولـون في الوقف: اضربـا واضربّنا فيمدون. فـإذا وقع بعدها ألـف ولام أو ألف وصل جعلوهـا همـزة مخففة ، وهذا لم تفعلـه العرب، والقياسـ أن يقولوا في: اضربـن اضرب الرجل فيحذفـون لالتقـاء الساكنين»[6]. فهذا لـم يسمع من العرب؛ ولا يقاس عليـه. وإنما يكون القياس على ما جاء أو سمع من العرب وكان مطردا.

وقولـه: «وليسـ هذا بقياس مطـرد وإنما يحفظ عن العرب حفظا ، فمن ذلـك قولهم في «منسأة»: منّسـأة، ومـن العرب من يقول في أوّ أنّـت أوّنّت ، وأبو يوب في أبو أيـوب»[7]. وهذا سمع وحقه أن يحفظ مسموعا ، ولا يقاس عليه ؛ فيطرد.

١- السابق.
٢- السابق، ج١، ص١٢٢.
٣- السابق، ج١، ص٤٠٦.
٤- السابق، ج٢، ص٧٥.
٥- السابق، ج٢، ص١٢٤.
٦- السابق، ج٢، ص٢٠٣.
٧- السابق، ج٢، ص٤٠٥.

ويقـول ابن السـراج تحت عنوان مسائل التصريف: «هذه المسائل التـي تسأل عنها من هذا الحدّ علـى ضربيـن : أحدهما: مـا تكلمت بـه العرب، وكان مشـكلا فأحوج إلـى أن يبحث عـن أصوله وتقديراتـه. والضرب الثاني: ما قيس على كلامهم»[١]. ثم أعطى أمثلة على ذلك كقول العرب في الضرب الأول : حاحيت وهاهيت وعاعيت[٢]. فالمقيس بناء على هذا الكلام نوعان: غير مسموع من العرب ومسموع غير مطرد.

وقوله: «وقد عدلت العرب أسماء عن ألفاظها في النسب وغيرتها وأخذت سماعا منهم فتلك تقال كمـا قالوهـا ولا يقاس عليها»[٣]. فمـن الواضح من كلامه في ذلك أنه سمـع ولكن لا يقاس عليه ؛ فحقه أن يحفظ مسموعا.

ولننظـر الآن في الأمثلة الآتية إذ ترد فيها أصول النحو بصورة عملية محض بعيدا عن أي صياغة منهجية. فمنها قوله : «وإذا كان معنى ما بينهما يختلف فهو على (أعنى) والقياس المحض يوجب إذا اختلـف عامـلان في اسميـن أو أكثر من ذلك لـم يجز أن تثنى صفتهمـا ولا حالهما لاختلاف العاملين اللذين عملا في الاسمين»[٤].

وقولـه: «ومنه ما لا يعلم إلا سماعا نحـو : السماء والرشاء والألاء والمقلاء»[٥]. وقوله: «وذلك نحو قولـك: هاشمـيّ وبكري وزيـدي وسعدي وتميمي وقيسـي ومصري فجميع هذه قـد سلم منها بناء الاسـم وزدت عليـه ياءي الإضافة وكسرت للياء ما قبلها وعلى هـذا يجري القياس، طال الاسم أو قصر»[٦].

وقوله: «ما كان قبل لامه ياء زائدة أو واو ، فما جاء فعيلة أو فُعيلة ، فبابه وقياسه حذف الياء وفتح ما قبله، ذلك تقول في حنيفة: حنفي وجهينة جهني[٧].

وقولـه: «المصـادر تجيء علـى أفعالها على القياسـ لا تتغير نحـو: استفعلت استفعـالا وأعطيت إعطاءة»[٨].

وقوله: «فالقياس في كل لفظ مقدر إذا كان فيه زائد أن تحكي الزائد بعينه فتقول في (أكرم) إنه (أفعل) وفي (كرامة) إنها (فعالة)»[٩].

١- السابق، ج٣، ص٣١٦.
٢- السابق.
٣- السابق، ج٣، ص٦٣.
٤- السابق، ج٢، ص٤١.
٥- السابق، ج٢، ٤١٧.
٦- السابق، ج٣، ص٦٤.
٧- السابق، ج٣، ص٧٢.
٨- السابق، ج٣، ص١٤٠.
٩- السابق، ج٣، ص٣٣٤.

وحُـق ذلـك في منهج ابن السراج هذا ؛ لأنه منذ البداية صرّح فـي مقدمة كتابه أنه وضعه وغايته منــه: «ذكر العلة التي إذا اطـردت وصل بها إلى كلامهم فقط ، وذكر الأصول والشائع ؛ لأنه كتاب إيجــاز»[1]. وبعد ذلك فـلا يوجد أي مسوغ-في نظر ابن الســراج -لأن يشرع بالصياغة المنهجية كلما عرض لمسألة من مسائل كتابه هذا.

وحسبــه أنه يسوق القواعــد اللغوية معتمدا على أصولها ، ذاكرا هذه الأصول بشكل عملي ومحكما إياها كلما أحوجه ذلك في مادته اللغوية التي تناولها في كتابه هذا.

ولعلنــا نلحــظ عناية ابن السراج بالسمــاع والقياس دون الأدلة الأخـرى. وعنايته بهما أمر طبيعي باعتقادنــا ، وهذا شأن كل من تصدى لأصول النحو؛ إذ يعــد السماع الأصل الأول من أصول النحو العربــي، وهــو الأصل الذي بني عليــه الأصل الثاني وهو القياس. ولعل سبــب عنايته بالقياس يعود إلــى تأثــره بالمنطق، وكثــرة القياس هذه تؤكد ذلــك، خاصة إذا علمنا أن النحــو في هذه الحقبة في نظر بعضـ الباحثين كمحمد الحلواني كان«مشبعا بالروح الفلسفية وورث عن الخليل وسيبويه والفــراء عللا وأقيسة ثم جــاء ابن السراج فأنشأ في النحو كتابــه (الأصول) بناه على مزج النحو بالمنطق»[2].

وقــد علّق تمــام حسان على عناية بعضـ كتب التراث بالقياســ أكثر من الأصــول الأخرى بقوله: «وربمــا كــان ذلك لأن النحاة رأوا النحــو العربي قياسا والقياس نحوا حتى لقــد عرفوا النحو بأنه القياس على كلام العرب»[3].

وتمثــل الأصل الثالث فــي الإجماع كما بينا ذلك. وأما الأصل الرابع وهــو استصحاب الحال ، فلم نجــد فــي الكتاب أي إشارة صريحة إليه نتبينه من خلالها. وكــان ينقصنا في هذا الأصل معرفته والإلمام به، ولعل ابن السراج لم يورده أصلا ؛ لأنه من أضعف الأدلة ؛ ولعل ما يدلل على ذلك أننا إذا نظرنــا مثــلا في أدلة النحو عند بعض المتأخرين على ابــن السراج كابن جني وجدناها ثلاثة حسب ، وهي: السماع والقياس والإجماع .

١- السابق، ج١، ص٣٦.

٢- العكبري،عبدالله بن الحسين(ت١٢٠٦هـ/١٧٩١م):مسائل خلافية في النحو،تحقيق محمد الحلواني،ط٢،دار المأمون للتراث،دمشق،ص١٠.

٣- حسان، الأصول، ص٧.